

تم تحميل هذا الملف من موقع المناهج البحرينية

الملف ملخص النظام السياسي في البحرين

موقع المناهج ⇐ ⇐ [الصف الأول الثانوي](#) ⇐ [المواد الاجتماعية](#) ⇐ [الفصل الثاني](#)

روابط مواقع التواصل الاجتماعي بحسب الصف الأول الثانوي



روابط مواد الصف الأول الثانوي على تلغرام

[الرياضيات](#)

[اللغة الانجليزية](#)

[اللغة العربية](#)

[التربية الاسلامية](#)

المزيد من الملفات بحسب الصف الأول الثانوي والمادة الاجتماعية في الفصل الثاني

[مذكرات وطن 101](#)

1

[ملخص مقرر أجا 102](#)

2

[مراجعة مقرر وطن 101](#)

3

[مذكرة ملخصة مقرر أجا 102](#)

4

[خرائط مقرر أجا 102](#)

5

المفهوم	النظام السياسي لمملكة البحرين هو نظام ملكي دستوري وراثي، يقوم على سيادة الشعب، والفصل بين السلطات، وتوازنها، وضمان المساواة في الحقوق والواجبات.		
النشأة	أسس النظام السياسي في مملكة البحرين في <b>القرن الثامن عشر الميلادي</b> على يد أسرة آل خليفة، عندما فتح <b>الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة</b> البحرين، ومنذ ذلك الوقت قامت الدولة الحديثة دولة عربية مسلمة ومستقلة.		
المبادئ	- سيادة الشعب مصدر السلطات.- صيانة الحرية العامة وحقوق الأفراد.- المساواة القانونية في الحقوق والواجبات.- فصل السلطات.		
الخصائص	<b>التي تعكس انتماءاته الوطنية والإقليمية والدولية</b> - الانتماء للحضارة العربية والإسلامية. - الانتماء إلى البيئة الخليجية. - وجود قواسم مشتركة مع النظم السياسية الأخرى من ناحية الإطار العام لحركة الدولة وتنظيمها، (السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ومؤسّسات التنشئة السياسية (الأسرة والمدرسة والعمل...)، كما تشترك أيضاً في العناصر الرئيسية لمهامّات الدولة (الحفاظ على الأمن، الوحدة الوطنية). - تفاعل النظام السياسي البحريني مع النظم الفرعية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. - كما يعكس النظام السياسي البحريني الخصائص الذاتية للمجتمع البحريني الذي يتميز بتاريخ عريق، وتراث خاص.		
<b>أولاً : مرتكزات النظام السياسي البحريني :</b>			
<b>2. المرتكز الدستوري</b>		<b>1. المرتكز الشعبي :</b>	
<p><b>مفهوم الدستور:</b> مجموعة من القواعد القانونية الملزمة التي تحدد طبيعة الدولة وشكلها ونظامها، كما تحدد المقومات الأساسية للمجتمع وتضبط الحقوق والواجبات والحرريات العامة، وتحول السلطات وتبين اختصاصاتها.</p> <p><b>أهمية الدستور:</b> للدستور أهمية بالغة في حياة الدول والشعوب، سواء من الناحية القانونية، أو من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية حيث يعنلي الدستور قمة الهرم القانوني للدولة، <b>وتكمن أهميته في كونه:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- يحدد شكل النظام السياسي.</li> <li>- يحدد السلطات التي تتولى إدارة الدولة.</li> <li>- يفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) من حيث تشكيلاتها واختصاصاتها، وطبيعة العلاقة بينها، ويضمن في نفس الوقت التوازن بينها.</li> <li>- ينظم حياة الأفراد والجماعات من حيث الحقوق والواجبات.</li> </ul>	<p><b>البيعة الثالثة</b></p> <p><b>(الاستفتاء الشعبي على ميثاق العمل الوطني)</b></p> <p>دخلت مملكة البحرين مرحلة جديدة من مسيرة العمل الوطني والنهضة الشاملة وترسيخ الحياة الديمقراطية بتجديد <b>البيعة لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على ميثاق العمل الوطني</b> الذي شكل نقلة نوعية في تاريخ مملكة البحرين وطريقاً لمستقبلها المشرق وفتح آفاقاً جديدة للمملكة في مختلف المجالات.</p> <p><b>- تعريف ميثاق العمل الوطني:</b> وثيقة وطنية تجسد طموحات الشعب البحريني، ودليلاً للحياة السياسية، وقد تم إجراء الاستفتاء الشعبي العام على مشروع الميثاق في <b>14،15 فبراير 2001 م</b> وبلغت نسبة الموافقة عليه <b>98,4%</b> لتبدأ مرحلة جديدة في تطور البلاد السياسي.</p>	<p><b>البيعة الثانية</b></p> <p><b>مثلت البيعة الثانية</b> حدثاً هاماً في تاريخ مملكة البحرين الحديث للعيد من الاعترافات، <b>لعل أهمها التطورات التي رافقت هذه البيعة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- صدور بيان رسمي عن الأمين العام للأمم المتحدة في <b>28 مارس 1970م</b> للتحقق من الرغبات الحقيقية لشعب البحرين.</li> <li>- مباشرة البعثة الأممية في 31 مارس 1970م لعملها.</li> <li>- <b>إجماع الشعب البحريني على عروبة البحرين وسيادتها تحت حكم آل خليفة الكرام.</b></li> </ul>	<p><b>البيعة الأولى</b></p> <p><b>جاءت البيعة الأولى</b> في تاريخ البحرين الحديث عندما أجمع شعب البحرين في عام <b>1869م</b> عن رغبته في أن يتولى <b>الشيخ عيسى بن علي</b> حكم البلاد خلفاً لوالده؛ نظراً لما كان يتمتع به من صفات الحاكم العادل والقادر على جعل البحرين واحة أمان ينعم فيها أهلها بالأمن والاستقرار، وهكذا وافق الشيخ عيسى بن علي على تولي الحكم في البحرين، وتمت مبايعته حاكماً على البحرين بالتهليل والتهتاف <b>وبإجماع أهلها في 2 ديسمبر 1869م، وكان عمره 21 سنة واستمر في منصبه حتى وفاته في شهر ديسمبر 1932م.</b></p> <p>وقد أرسى المغفور له بإذن الله الشيخ عيسى بن علي خلال حكمه دعائم دولة حديثة.</p>

## ثانياً : السلطات في الدولة :

وظائفها	موقعها في الدستور	السلطات	1. نظام الحكم في البحرين: ملكي وراثي دستوري، من صلاحيات الملك وفق الدستور: الملك رأس الدولة، وهو الحامي الأمين للدين والوطن، ورمز الوحدة الوطنية. - يتولى الملك السلطة التشريعية مع المجلس الوطني، والسلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء، وباسمه تصدر الأحكام القضائية. - يعين الملك رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه بأمر ملكي، كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بمرسوم ملكي، بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء. - يعين الملك أعضاء مجلس الشورى ويعفيهم بأمر ملكي. - الملك هو القائد الأعلى لقوة الدفاع. - يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء. - للملك حق تعديل الدستور واقتراح القوانين.
يرعى مجلس الوزراء مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها، كما يقوم كل وزير بتنفيذ السياسة العامة للحكومة.	الباب الرابع الفصل الثاني	السلطة التنفيذية: (مجلس الوزراء- الوزراء)	
- سن القوانين والسنن التشريعات. - مراقبة أعمال الحكوم	الباب الرابع الفصل الثالث	السلطة التشريعية: (المجلس الوطني): مجلس النواب - مجلس الشورى.	
- إصدار الأحكام بمختلف أنواعها	الباب الرابع الفصل الرابع	السلطة القضائية	

**2. مبدأ الفصل بين السلطات:** هو توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها، بحيث يتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية وظيفتها وضع القوانين، وسلطة تنفيذية مهمتها تنفيذ القوانين، وسلطة قضائية مهمتها الفصل في النزاعات والخصومات. غير أنه لا يجب أن يفهم من مبدأ الفصل بين السلطات بأن كل سلطة مستقلة عن السلطة الأخرى تمام الاستقلال بحيث تكون كل منها بمعزل تام عن الأخرى، وإنما المقصود بهذا المبدأ هو عدم تركيز سلطات الدولة وتجميعها في يد هيئة واحدة بل توزيعها على هيئات تتسم العلاقة بينها بالتعاون ورقابة كل هيئة مع الأخرى.

**مزاي مبدأ الفصل بين السلطات:** إن الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى تحقيق ما يأتي:

1. صيانة الحقوق والحريات.
2. إتقان الدولة ووظائفها وحسن سير العمل بها:
3. احترام القوانين وحسن تطبيقها:
4. تجسيد الديمقراطية:

## ثالثاً : المظاهر الديمقراطية في النظام السياسي البحريني : من مميزات النظام السياسي في مملكة البحرين:

<p><b>1. نظام ديمقراطي بارادة ورغبة بحرينية خاصة:</b> إن التحول الديمقراطي في مملكة البحرين تم بإرادة وطنية خاصة عندما اتخذ حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى قراره التاريخي بالبدء في التحول الديمقراطي، وقد حضى هذا القرار بدعم شعبي كبير، لأنه القرار كان بالشراكة بين الحكم والشعب.</p> <p><b>2. نظام ديمقراطي وتوافقي وتعاقدي:</b> تقوم الديمقراطية على مبدأ التوافق بين كافة الأطراف، وهذا ما عرفته الديمقراطية البحرينية من خلال التوافق والتعاقد بين كافة الأطراف على ميثاق العمل الوطني حيث قرر جلالته الملك حمد بن عيسى آل خليفة أن يطرح مشروع الميثاق في استفتاء شعبي عام، هذا التوافق والتعاقد الذي مهد لتعديلات دستورية تمت في 14 فبراير 2002.</p> <p><b>3. نظام ديمقراطية يحافظ على استقرار المجتمع وتوازنه:</b> والنظام السياسي في مملكة البحرين يراعي التعددية، ويضمن أن يكون شكل الديمقراطية وآلياتها يساهم في تمثيل كافة مكونات المجتمع بفرص عادلة ومتساوية.</p> <p><b>4. نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات:</b> يقوم نظام الحكم في مملكة البحرين على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور.</p>	<p><b>مظاهر الحياة الديمقراطية في مملكة البحرين:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- صدور ميثاق العمل الوطني.</li> <li>- إقرار تعديلات دستورية.</li> <li>- إحياء نظام الانتخابات البلدية ومشاركة كافة الفئات بهذه الانتخابات.</li> <li>- إطلاق حرية المواطن.</li> <li>- فتح حوار مع أبناء الشعب كافة.</li> <li>- كفالة حرية التعبير والرأي.</li> <li>- صدور عفو عام عن الموقوفين سياسياً وإلغاء قانون ومحكمة أمن الدولة.</li> <li>- إنشاء جمعية البحرين لحقوق الإنسان.</li> <li>- التوقيع على غالبية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.</li> </ul>
--	---